أ.خبابه عبدا لله

جامعة محمد بوضياف – المسيلة
قسم العلوم التجارية

تحليل السياسة السعرية في الجزائر

المنارة للاستشارات

مقدمة:

تعتبر الأسعار في الوقت الراهن من المواضيع التي تلاقي اهتماما خاصا من قبل الدارسين الاقتصاديين أو الاجتماعيين أو السياسيين ....إلخ . لجملة من الاعتبارات العامة، منها ما يلي (01):

1- السعر يفيد التقويم والتقدير لقيمة السلعة أي مقارنتها بسلعة أخرى ،فهو نسبة بين شيئين يراد المبادلة بينهما

2- السعر بيان منظم للفعالية الاقتصادية، إذ يبين للعامل أجره ولرب العمل ربحه ولصاحب المال فائدته ، كما يفيد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

3- يبحث في كيفية حل المشكلة الاقتصادية (الصراع بين الحاجة والندرة) أي عمل الأسعار في توزيع الموارد النادرة بين جملة من الأهداف المتعددة والمتنافسة.

4- يبين السعر الكيفية التي تعمل بموجبها المؤسسات الاقتصادية الخاصة في ظل المنافسة الاحتكارية.

5- يقدم السعر الأدوات التحليلية لتقييم وانتقاء إجراءات السياسة الاقتصادية للدولة، وكيفية ممارسة الحكومة لنشاطها اليومي.

6- يمثل السعر طريقة للتفكير حول الاستخدام والكفاءة والفعالية، لذا يتمتع باستعمالات واسعة في اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد.

7- فالسعر له وظيفة تخصيص الموارد، ومختلف الأشكال والسياسات لتوزيع الدخل الوطني.

8- أصبحت الأسعار تلعب دورا استراتيجيا في السياسة الاقتصادية المنتهجة ، وتحرص هذه الأخيرة التعرف على مختلف الآليات التي تحددها (أسعار استهلاكية ، أسعار استثمارية)

فمن خلال هذه المقالة نسلط الضوء على السياسة السعرية بالتحليل والدراسة في الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الراهنة المتسمة بعولمة أوجه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها..

1- مفهوم السعر : " مايدفعه المشتري للبائع مقابل السلعة أو الخدمة أوالمنفعة التي يشتريها, وقد يكون هذا المشتري هو المستهلك النهائي, أو قد يكون أحد الوسطاء الذين يتعاملون مع المنتج أو مع بعضهم البعض"(02).

2-استخدامات السعر(03) : - للسعر عدة استخدامات :

A- اقتصاد الرفاهية: الرفاهية كلمة ترتبط بالسعادة ورغد العيش، وعرفها الأستاذ بيجو بأنها "ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي يتناوله المقياس النقدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة"(4).ويطلق في الغالب على نظرية السعر باقتصاد الرفاهية، حيث يتناول موضوع اقتصاد الرفاهية، السعادة الاقتصادية لأصحاب القرار كمستهلكين ومنتجين والطرق الإيجابية لرفع مستوى السعادة، فالدولة تسعى إلى تقديم الخدمات الاجتماعية الواسعة إلى المسنين، وفاقدي البصر، وغير القادرين على العمل، وآخرين ممن هم غير قادرين على الاعتناء بأنفسهم وبالتالي تجعل السعر في متناول هذه الفئات وذلك عن طريق التدخل في مراقبة الأسعار وحماية المنتجين من جميع الأضرار.

B- السياسة الاقتصادية : يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموع الإجراءات الحكومية التي تقوم بها الدولة للتأثير على الاقتصاد الوطني، وتستهدف هذه الإجراءات تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تربوية،..الخ، وتبنى هذه الإجراءات على ضوء الاقتصاد الكلي، كما تستهدف تحقيق التغيرات في توزيع الموارد الاقتصادية سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.فتقوم الحكومة بتحديد بعض الأسعار، والتأثير على الأسعار الأخرى، كما تستهدف الضرائب، الرسوم الجمركية، القروض، الإعانات، ممارسة تأثيرات على أسعار السلع.فيقوم جهاز الأسعار بتوفير الأدوات الاقتصادية للتأثير على الأسعار والإنتاج.

C- الاقتصاد الإداري: مع نهاية الحرب العالمية الثانية أخذ يزداد اعتماد المؤسسات التجارية على المعلومات المنتظمة والأساليب الفنية المتعلقة بحقل العلوم الاجتماعية، وأصبحوا يستعملون نظرية السعر في تحسين وتطوير القرارات المتخذة في تحليل الطلب، تحليل التكاليف، طرق حساب الأسعار، والوصول إلى اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة لتحقيق أرباح عظمى.وفي هذا المجال ظهرت أداة تحليلية جديدة ذات أهمية كبيرة في نظرية السعر متمثلة في البرمجة الخطية ودورها في إيجاد الحلول العديدة للمشاكل التي يتطلب حلها، وتقديم اختيارات مثلى ضمن حدود معينة، كإعداد البرامج الإنتاجية المختلفة لتعظيم الأرباح، وتخفيض التكاليف بناء على معطيات مختلفة كمعرفة الإمكانيات للوحدة الإنتاجية وسعر بيعها في السوق.

D- الفعالية الاقتصادية : إن نظرية السعر تتناول القرارات الخاصة بالاقتصاد والفعالية والنتائج المترتبة عنها، فالاقتصاد يعني تحقيق هدف بأقل موارد ممكنة، أي بأدنى تكلفة. كما أن الفعالية وجهان لعملة واحدة للوصول إلى حل مشاكل الاقتصاد الوطني بشكل واسع النطاق. يقوم الاقتصاديون العاملون في مختلف أوجه النشاط بتحليل التكاليف والمداخيل التي تساعد على اتخاذ أحسن القرارات في المجالات المتعددة مثل :

تطوير المحيط المادي، وبالتالي الوصول إلى أقصى إشباع ممكن بموارد نادرة، بفضل معرفة جيدة للأسعار وآلياتها.

3 - السياسة السعرية: يعتبر السعر من أهم العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تؤثر مباشرة على نجاح المؤسسة الاقتصادية خاصة والاقتصاد الوطني عامة , حيث تقوم جميع المؤسسات بتحديد أسعار منتجاتها التي تقدمها إلى السوق، فلكل سلعة أو خدمة سعر معين, وهذا ما يعكس ضرورة وضع سياسة للتسعير ملائمة لأهداف الإدارة.

لقد مرت سياسة التسعير بشكل عام بمراحل متعددة وحتى وصلت في الوقت الراهن الى درجة من التطور، يتم خلالها وضع أسعار متساوية أو متقاربة للسلع البديلة بغض النظر عن تكلفة كل منها في المؤسسات الإنتاجية والسبب في ذلك أن المستهلك حاليا هو صاحب القرار في قبوله لسلعة معينة أو رفضه لها، وبالتالي فهو يساهم في تحديد سعر السلعة لما يلعبه هذا الأخير من تأثير في سلوك المستهلك .

4 - تحليل سياسات الأسعار في الجزائر

1 - سياسة الأسعار في الستينات(05) : بعد استرجاع السيادة الوطنية في 1962/07/05 وجدت القيادة السياسية مصاعب جمة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، متجسدة في التخلف بمختلف أشكاله وأنوعه(الأمية،الفقر،الحرمان...الخ) ضعف النمو الاقتصادي، انعدام الهياكل الاقتصادية و الإدارية...الخ ،فهدف السلطة السياسية آنذاك تتمثل في بعث الاقتصاد الوطني نحو الحركة و الديناميكية، إذن فسياسة الأسعار في هذه المرحلة ترجمة للواقع الاقتصادي، اعتمادا على القرارات الإدارية، أي أن الإدارة تعمل على تحديد الأسعار مع هامش تجارى بصورة نسبية، تناسبا مع الكلفة.

و تنقسم هذه المرحلة إلى قسمين أساسيين :

أ- مرحلة المراقبة الصارمة للأسعار(1966-1967): شهدت هذه الفترة صدور 3 مراسيم تنظم المراقبة الشديدة للأسعار المتمثلة في:

المرسوم رقم 66-112 بتاريخ 1966/05/12 المتضمن تثبيت هوامش البيع عند تجار الجملة و التفصيل (التجزئة).

المرسوم رقم 66-113 بتاريخ 1966/05/12 المتضمن نظام تثبيت و تحديد أسعار المنتجات المستوردة.

المرسوم 66-114 بتاريخ 1966/05/12 المتضمن أسعار كل المنتجات و الخدمات الأخرى .

ب – مرحلة استقرار الأسعار؛1968-1969: تميزت هذه المرحلة بـدخول المخطـط الثلاثي حيز التنفيذ.و بالتالي العمل على التهيئة الموضوعية لتخطيط الأسعار.فالأسعار عند الإنتاج لجميع السلع سنة 1968 استقرت عند المستوى الذي وصلت إليه في 1 جانفي من نفس السنة، و الهدف من هذه الإجراء هو العمل على تثبيت مستوى الأسعار عنـد الإنتاج .كما أن هذا الاستقرار لايخص أسعار المنتجات الزراعية،و أسعار الصيد البحري التي تدرس بعيدة عن الأسعار الأخرى. وفي نفس الوقت لاتخص السلع المستوردة المرتبطة بالرسوم الجمركية.إن هذه المرحلة عرفت عدة أنواع من الأسعار:

1- الأسعار عند الاستيراد: تشمل السلع المستوردة ،إذ تحدد أسـعارها بـصورة مباشرة عن طريق وزير التجارة (خاص بالسلع الإستراتيجية).أو عن طريـق المـستورد بدلالة سعر الشراء مع هامش ربح.كما يجب على المستورد دفع الفرو قات المحتملة بين سعر الحصول عليه في الخارج و السعر المحلي للسلع المشابهة إلى الخزينة.

2- أسعار السلع غير الزراعية :إن هذه الأسعار خضعت لنظامين ،فالأول يـضم أسعار السلع التي حددت بمراسيم 1966، محدد من طرف وزير التجـارة،مرتكز علـى حساب أسعار التكلفة المحاسبية يتضمن قائمة محدودة من المنتجات.و الثاني يـضم كـل أسعار الإنتاج غير الزراعية عند المستوى الذي وصلت إليه في 1968/1/1.

3 – الأسعار عند التوزيع: إن أسعار الجملة و التفصيل"التجزئة"تحسب على قاعدة أسعار الاستيراد أو أسعارالإنتاج،بإضافة هوامش الجملة أو التجزئة محددة مركزيا نسبيا أو مطلقا.فالهوامش عند جميع المستويات غير مصرح بها.

2 – سياسة الأسعار في السبعينات "الأسعار المخططة": إن الضرورة اسـتدعت وضـع ميكانيزمات تتلاءم مع سعر مرن و سهل العمل به، و هذا التلاؤم يأخذ بعـين الاعتبـار تغيير نمط الإنتاج و الاستهلاك .كما يجب ربط سعر الإنتاج بالتكاليف و تنظيم السوق و مرودية الاستثمارات الإستراتيجية .

أنواع الأسعار:هذه المرحلة عرفت أربعة أنواع من الأسعار (**06**):

a – الأسعار الثابتة: تطبق على المنتجات و الخدمات التي تستفيد من تعويضات خلال فترة محددة و قائمتها تحدد بموجب مرسوم،و تخص السلع و الخدمات ذات الاسـتهلاك الواسع،لدعم القدرة الشرائية لذوي الدخول الضعيفة .

b- الأسعار الخاصة: تحدد بصورة مستقلة عن سعر التكلفة خلال الفترة المحددة بهدف التموين بالسلع ذات الاستهلاك الجاري لمجموعة السكان أو التموين بالمواد الأولية أو سلع التجهيز للمؤسسات الصناعية و التعاونيات الزراعية .

c – الأسعار المستقرة: أسعار ثابتة عند مستوى معين و ذلك لانجاز برنامج الاستثمار المحددة حسب تقديرات المخطط.وقد حددت بمرسوم مشترك بين وزارتي التجارة والوزارة المعنية"الوصية".

d – الأسعار المراقبة: تخص كل السلع والخدمات غير المبنية في الأسعار الثلاثة السابقة الذكر.

*نظريا لم تكن هناك أسعار حرة في الاقتصاد الجزائري منذ 1975 ذلك أن الوسائل الموضوعية لتكوين الأسعار في هذه الفترة هي:

1- تثبيت و تحديد هوامش الربح.

2 - كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار شروط السوق الداخلية والخارجية،مما جعلها في تناقض مع روح التخطيط الاقتصادي المستقبلي في الجزائر، لأنه مبدئيا كانت الدولة تقوم بمراقبة و تأطير الأسعار. لكن في الواقع لم تستطيع القيام بهذا الدور مما خلق نوع من الفوضى في الأسعار.

3 - نظام الأسعار في الثمانينات (1980-1989) (07)

إن توجهات المخطط الخماسي في مجال الأسعار ترتكز بالدرجة الأولى على جملة من المبادئ في مجالات: الاستثمار، الإنتاج، التسويق، الاستهلاك،التجارة الخارجية.

1- الاستثمارات:العمل على تخفيض الفروق بين الاستثمارات المتوقعة و الفعلية وذلك بالتحكم في هذه الأخيرة،مع مراقبة كل العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف.

2- الإنتاج:تخفيض تكاليف الإنتاج،و ذلك بالعمل على رفع إنتاجية العمل ورأس المال و استخدام التقدم التقني على نطاق واسع يسمح بتحديد أهداف السعر وقياس مدى فعالية التسيير الاقتصادي.

3- التسويق:تخفيض التكاليف و جعلها تتماشى و أحسن الشروط الاقتصادية لرأس المال مع تبسيط قنوات التوزيع.

4- الاستهلاك:جعل الأسعار ترجمة للأوضاع الاجتماعية،و تلعب دورا هاما في إطار السياسة الوطنية لتوزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني .

ج- التجارة الخارجية:الربط والتنسيق بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية، وذلك لحماية الاقتصاد الوطني من جميع تقلبات وهزات الأسعار الدولية، وخلق ميكانيزمات التصحيح والهيكلة الاقتصادية .

- إن هذا النظام يستند على نوعين من الأسعار(08) :

أ- نظام الأسعار الثابتة: تحدد الأسعار من طرف السلطة المركزية، تخص المنتجات ذات الأصل الزراعي و الصناعي والخدمات والمنتجات ذات الاستهلاك الواسع المصنوعة محليا أو المستوردة، و قائمتها تدرج ضمن المخططات السنوية والمخطط المتوسط الأمد،الأمر الذي يسمح بترجمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمخطط.

ب- نظام الأسعار المراقبة: إن هذا النظام يخص المنتجات الأخرى غير المعنية في النظام الأول، أو المنتجات التي تتطور بدون التأثير على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، ولكن تحدث خللا على الأهداف الكبرى للاقتصاد الوطني.

لكن مع بداية تطبيق المخطط الخماسي الثاني عرفت الجزائر عدة مشاكل وصعوبات منها على وجه الخصوص:

1- انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوى مما اثر سلبا على تمويل البرامج الاستثمارية.

2- بدأ انهيار المعسكر الشرقي وإدخال الإصلاحات الاقتصادية في البلدان الاشتراكية.

3- اضطرابات اجتماعية عديدة كالإضرابات، و أحداث 5 أكتوبر 1988 .
كل هذه العوامل عجلت بإدخال الإصلاحات الاقتصادية في مختلف المجالات.

5- تقييم سياسة الأسعار من 1962 إلى 1990.

إن نظام الأسعار في الجزائر خلال هذه الفترة هو مزيج من ثلاثة أنظمة:نظام قديم،نظام مخطط ونظام حديث.فالنظام القديم نشأ نتيجة ظروف ما بعد الحرب.أما النظام المخطط فقد بني على قواعد التخطيط،و نظام الثمانينات جاء بغية تصحيح الأخطاء التي كانت تسود النظامين القديم و المخطط.و ليعطي فعالية أكثر للجهاز الإنتاجي بغية رفع الإنتاجية وتحقيق الرشادة الاقتصادية.فمن خلال تحليلنا لهذه الأنظمة يمكن الخروج بجملة من النتائج:

1- تعدد المراسيم و النصوص التشريعية التي جعلت من الصعب معرفة المركز الموجه لسياسة الأسعار إداريا و رسميا.نظرا لكثرة و تعـــدد الهياكـــل مثـــل اللجنـــة الوطنيـــة للأسعار،المعهد الوطني للأسعار...الخ.

2- إن الأسعار المدعمة و خاصة على المواد من الدرجة الأولى"الضرورية: لم تطبـــق بصورة جيدة، ،مما نتج عنه اختلال في التوازنـــات و خلـــل في تـــصرفات المتعـــاملين الاقتصاديين.

3- ارتفاع أسعار المنتجات المصنوعة محليا بأربعة أو خمـــسة مـــرات عـــن الـــسلع المستوردة.

4- إن تثبيت الأسعار عند مستوى منخفض لبعض المنتجات مقارنـــة بـــسعرها في الدول المجاورة.أدى إلى التبذير و التهريب .

5-إن سياسة الأسعار لم تحقق هدفها المتمثل في الاستقرار الاقتصادي.نظرا لوجـــود عدة عوامل مجتمعة منها :

أ- غياب كلي لتخطيط الأسعار.

ب- إفلاس جميع المؤسسات و هياكل الدعم.

ج - التسيير السيئ لقنوات التوزيع،مما أدى إلى اختلال العرض.

د- عدم الالتزام بتطبيق نظام الأسعار من طرف جميـــع المؤســـسات والـــدواوين العمومية.

هـــ- التضخم النقدي.

و- عدم التكامل بين سياسة الأسعار و التطور الاقتصادي للبلد.

6- إن تخفيض الأسعار إلى مستويات دنيا من طرف وزارة التجـــارة أدى خـــلال العشرية الممتدة من 1975-1986،مع غياب ميكانزمات التعديل الاقتصادي إلى خلـــق شروط استثنائية عند المتعاملين الاقتصاديين للقطاع العمومي الذي عرف أوضاعا مالية غير متوازنة،مرتبطة بأسعار لم تساير تطور التكاليف. (09)

7- إن نظام الأسعار أدى إلى عادات و تقاليد و تصرفات غير اقتـــصادية"التبـــذير وظهور السوق الموازية في كثير من أسواق السلع مثل مواد البناء-قطع الغيـــار-العملـــة، المواد الكهرومترلية"مما أدى إلى إفلاس المخطط المالي والمحاسبي للمؤسسة.

8- مع غياب وسائل وميكانزمات امتصاص الخسائر، فالمؤسسة تلجـــأ إلى تحميـــل التكاليف المفروضة على:

- بعض المنتجات المحلية - بعض المنتجات المستوردة - حساب الميزانية في شكل اعتمادات - ميزانية الدولة في شكل تدعيم الأسعار وإعانات استغلالية.

9- نظرا لضعف الإعانات و استحالة التعويض بين الفروع،أو التدعيم من ميزانية الدولة.فان المؤسسة الاقتصادية لجأت إلى السحب على المكشوف من البنوك، و غياب كلي للمحاسبة التحليلية مع انعدام التسيير الجيد ،كل هذا انعكس سلبا في ارتفاع عجز ميزانية الدولة.

10- إن تثبيت أسعار البيع بصورة عشوائية"عدم معرفة العناصر الأساسية لتكلفة الإنتاج،"أدى إلى جملة من الاختلالات أهمها:

ا- في مجال الاستثمار:هناك اختلال بين أسعار المدخلات والمخرجات ،لحظة اتخاذ قرار الاستثمار من جهة والأسعار الحقيقية من جهة أخرى عندما يدخل الاستثمار في الإنتاج مما جعل التخطيط عشوائيا.

ب- اختلال الأسعار الحقيقية على مستوى الطلب مما ساعد إلى وجود نوعين من الأسعار "سعر منظم وآخر حقيقي " فالأول يكون على مستوى السلع و الخدمات المباعة من طرف المؤسسات العمومية. أما الثاني فيكون على مستوى القطاع الخاص الذي يبيع المنتجات بأسعار مرتفعة على الأسعار المنظمة بنسبة تتراوح بين 20% إلى 200%. وبالتالي نمو و تطور السوق الموازية.

11 - مجال تطبيق نظام الأسعار الثابتة و الخاصة كان ضيقا جدا،ففي أغلب الأحيان فإن التدعيم المالي يتم على مستوى السوق الرسمية بأسعار اقل من تكاليف الإنتاج.

12 - عدم التكامل بين الأسعار و الإنتاجية و الأجور(10): كل الجهود المبذولة لم تحقق أية نتيجة تذكر،وأصبح

الخطر الناجم أساسا عن التضخم نتيجة عدم التكامل بين الأجور والأسعار والإنتاجية، يهدد القدرة الشرائية

ويفتح الباب على مصراعيه لأزمات لا حصر لها(اقتصادية،اجتماعية...وغيرها)، وعدم الربط بين هذه العناصر الثلاثة

قد أدى إلى حدوث آثار سلبية على مستوى معيشة المواطن،وزاد من الضغوط المفروضة عليه إلى جانب ظهور ضعف وثغرات في النظام المعمول به.حيث أصبح السعر يشكل صعوبات كبيرة على الحياة اليومية للمواطنين،من خلال ارتفاعه المفاجئ و خاصة أسعار السلع الاستهلاكية.

13- صعوبة تحديد الأسعار:إ ن النظام يتطلب الانسجام التام في سياسة التنمية والتحكم في العناصر الاقتصادية الأخرى" كالادخار،النظام الجبائي،الوسائل المستخدمة في تحديد تكاليف المنتوجات بصفة مضبوطة".إضافة إلى ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار تطور الأسعار على المستوى الدولي، وهذا من أجل تكييف الأسعار الداخلية مع الأسعار الخارجية تفاديا للفارق بين السعرين والقيام بالتساوي والتطابق المطلوب. لأن الجزائر تابعة إلى الأسواق الخارجية في إطار التموينات.

6 - الإصلاحات في مجال السياسة السعرية.

لقد أملت الظروف المتجددة الإسراع في التعديل الاقتصادي بصورة جذرية، و هذا لا يكمن في تحسين شروط عمل الأدوات الموجودة بل يتعداه لوضع نظام اقتصادي واجتماعي أكثر حداثة وتطورا، ووضع ميكانيزمات جديدة للتحول من اقتصاد مخطط مركزيا و إداريا إلى اقتصاد يرتكز على السوق وآلياته .

إن إصلاح الأسعار يكتسي أهمية أساسية في ظل الأوضاع الراهنة ، فالنظام القديم للأسعار الذي ارتكزت عليه السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للدولة لم يحقق أهدافه المنشودة، بل أدى إلى(11) :

- تهميش المؤسسات العمومية كعنصر أساسي لإحداث التراكم .
- تشويه هياكل السعر .
- عدم استغلال مختلف الهياكل الدورية على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي.

فالنظام الاقتصادي المنشود "اقتصاد السوق " في إطار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وتنظيم الإنتاج والتبادل على وجه الخصوص يتمثل في إدخال حرية أكثر على ميكانيزمات السوق، في إطار اقتصاد تنافسي من خلال البحث عن تحقيق المصالح الفردية لجميع المتعاملين الاقتصاديين والوصول إلى تخصيص أمثل للموارد الاقتصادية،وتوزيعها على مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني و شرائح المجتمع.

A - الأهداف الأساسية لسياسة الأسعار: تجسد في أربعة أهداف (12) :

1- اللجوء إلى طرق اقتصادية لتسيير جهاز الإنتاج والتوزيع، و هو ما يتطلب تبسيط قواعد تكوين وتحديد الأسعار الشيء الذي يمكن من لامركزية القرار آخذا بعين الاعتبار التوازنات الاقتصادية و الاجتماعية الكبرى المحددة في المخططات السنوية.

2- تحفيز الجهاز الإنتاجي ودعم طاقات التراكم لتلبية حاجات وأهداف النمو الاقتصادي، مع لامركزية القرارات على مستوى المتعاملين الاقتصاديين .

3- ضبط المعاملات التجارية للسهر على استقرار السوق، و مشروعية الممارسات التجارية .

4- تكييف الإجراءات المتخذة في ميدان مراقبة الأسعار و المعاملات التجارية، لتتماشي وأهداف الحفاظ على القدرة الشرائية وحماية بعض الأنشطة ذات الأولوية .

في هذا الإطار فإنه لتكوين السعر لابد من الأخذ بعين الاعتبار جملة من المقاييس مثلما جاء في القانون 89/12/ المؤرخ في 1989/07/05 (13):

1- وضعية العرض والطلب بالنسبة للمنتجات الأساسية.

2- الشروط العامة للتسويق و الإنتاج .

3- شروط المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك، والتحكم في أسعار السلع والخدمات الاستراتيجية .

4- الأسعار المعمول بها بالنسبة للسلع والخدمات المتشابهة أو البديلة .

5- الأسعار المعمول بها في السوق الدولية.

B – التنظيم الاقتصادي للسوق الوطنية(14).

إن النظام الجديد للأسعار يسعى إلى تنظيم السوق الوطنية، بما يتماشى والمرحلة المتميزة بالانتقال من الاقتصاد المسير إداريا إلى اقتصاد تنافسي. إذ يجب أن تنفذ سياسة الأسعار وتطبق في إطار المخططات الوطنية السنوية والمتعددة السنوات، والتي تحدد على وجه الخصوص:

1- تتدخل الدولة في تحديد و مراقبة قواعد تكوين الأسعار عن طريق :

- السلطات المسؤولة في مجال التخطيط المركزي .
- السلطة المكلفة بتحضير النصوص التنظيمية الخاصة بالأسعار .
- كل الهيئات أو الهياكل المكلفة قانونا بالسهر على مراقبة واحترام الأسعار.

2 - ميكانيزمات تنظيم السوق.

3 – الأدوات الاقتصادية لتنظيم السوق:

- حالة كل من العرض و الطلب .
- المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك ...الخ.

4- الأدوات الاقتصادية التي تستعمل كقاعدة لتصنيف السلع والخدمات حسب أنظمة الأسعار المطبقة.

5- تتدخل الدولة في تحديد أسعار بعض السلع والخدمات خلال فترة تنفيذ المخطط المتوسط المدى، وتعدل حسب طبيعة الفترة الزمنية .

6 – تعدل الأسعار والهوامش على المخزون .

7 – كما أن المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي "الصناعي و التجاري" تحدد الأسعار على أساس دفتر الشروط كما نص عليها قانون استقلالية المؤسسات رقم 88/01/المؤرخ في 1988/01/12 .

8 ــ تنظيم الممارسات التجارية إذ يجب معاقبة الممارسات والعمليات التي ترمي إلى عرقلة الدخول الشرعي لمنتجات الموزع آخر وهي: ــ المضاربة قصد الأسعار. ــ تقليص عرض المنتجات ومنافذ تسويقها . ــ عرقلة التطور التقني . ــ خلق أسواق مغرية أو مصادر مغرية للتموين .

ــ الهيمنة على السوق أو جزء منه كرفض البيع بدون مبرر شرعي ، البيع المشروط أو التمييزي ، البيع بكمية محدودة فكل منتوج معروض على الجمهور يعتبر معروضا للبيع .

ــ فرض إعادة البيع بسعر أدنى يفرضه منتج أو موزع على التاجر .

9 ــ إشهار الأسعار إجباريا يقوم به البائع عن طريق الرسم أو النشر أو أية وسيلة إعلامية أخرى متعارف عليها أو يجب أن يقابل المبلغ الإجمالي الذي يدفعه الزبون مقابل شراء سلعة أو تأدية خدمة محرر على فاتورة يسلمها الممون و يطلبها المشتري "غير أنه بالنسبة للسلع والخدمات ذات الاستعمال الإجباري يمكن ألا تؤدي المعاملة بالتجزئة إلى تسليم الفاتورة إلا إذا طلب المشتري ذلك صراحة " .

10 ــ وفي حالة تجميع المؤسسات قصد التحكم الفعلي في السوق ينبغي على أصحابه الحصول على ترخيص.

11 ــ يمنع منها باتا احتباس المخزون قصد المضاربة و كذلك كل غش أو تدليس .

C– المبادئ الأساسية لبناء نظام جديد للأسعار: إن سياسة الأسعار تقوم على جملة من المبادئ أهمها (15):

1 ــ الأخذ بعين الاعتبار أدوات التعديل بين العرض من السلع و الخدمات والطلب.

2 ــ الأخذ بنظام الأسعار الحقيقة .

3 ــ تتكفل سياسة الأسعار في إطار أشغال التخطيط بالأولويات الاقتصادية والاجتماعية، مراعية الانسجام الشامل لوسائل ضبط الاقتصاد الوطني ، الجباية، والقرض و المداخيل ... الخ " .

4 ــ معرفة شروط وتكاليف الإنتاج، الضرائب والرسوم المفروضة على المنتوج، مستوى الهامش الذي يقابل نشاط المنتج. مع قدرة المنتج على تبرير مكونات السعر، وتحديد العناصر المكونة له.

5 ــ تكوين أسعار السلع والخدمات عند الاستهلاك بمراعاة شروط العقد, جودة السلع والخدمات وطريقة تقديمها وتركيبها وخصوصياتها كشروط البيع ومتطلبات الزبون الخاصة من الخدمة.

6 ــ لا يمكن أن تكون أسعار المنتوج في جميع الأطوار أقل من سعر التكلفة أو سعر الشراء الفعلي ،ما عدا السلع القابلة للتلف أو المنتوجات التي تباع بأسعار التصفية التي يجب أن تبرر ظروف بيعها الموضوعية .(16)

D – نظام الأسعار (17): يرتكز على جملة من نظم الأسعار:

1 ــ نظام الأسعار المقننة : هذا النظام يسعى إلى التدخل المباشر للمركز في مستويات الأسعار حسب شكلين :

أ ــ الأسعار المضمونة عند الإنتاج : الإعلان المسبق للحد الأدنى للأسعار المضمونة عند الإنتاج قصد تنظيم و تشجيع و ترقية بعض المنتوجات الوطنية، و يتعلق الأمر بالمنتوجات الفلاحية الغذائية الأساسية من خلال سعر غايته ضمان دخل أدنى ذو دور تحفيزي .وتحدد بمرسوم يبين قيمة كل سلعة على حدة.فالسعر يشمل تكاليف الإنتاج والضرائب، والرسوم، وهامش ربح للنشاطات. أما أسعار المنتجات المستوردة فتحدد على قاعدة سعر الاستيراد و معدل الصرف الرسمي عند الجمارك مضافا إليه الضرائب والرسوم والنفقات الحقيقية المدفوعة مع عملية التفريغ، خدمات الجمارك، التخزين ...الخ وهامش تجاري محدد بقرار من وزير الاقتصاد.(18)

ب ــ وضع حد أقصى للأسعار والهوامش: على مستوى الإنتاج و التوزيع (أسعار الإنتاج القصوى والهوامش التجارية القصوى) والجدول الآتي يبين الحدود العليا للهوامش .

جدول رقم01: **هوامش الأرباح القصوى المطبقة عند الإنتاج والتوزيع على مستوى سوق الجملة و التفصيل مثبتة بقرار من وزارة الاقتصاد.**

النشاطات	معدل الربح	
	الحد الأدنى	الحد الأعلى
قطاع الإنتاج	%30	
قطاع التوزيع بالجملة	%30	
قطاع التوزيع بالتجزئة	%60	

المصدر: القرار الوزاري رقم 90- 89 المؤرخ 1990/03/13- المتضمن تحديد الهوامش القصوى على مستوى الإنتاج والتوزيع، والمنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 58 لشهر أفريل1990 .

2- نظام الأسعار المصرح بها " الأسعار الحرة": يطبق نظام التصريح بالأسعار على كل المواد و الخدمات التي لا تخضع لنظام الأسعار المقننة، و هذه الحرية تطبق على السلع الأقل ضرورة بالنسبة للاقتصاد الوطني أو الأفراد و الهدف من وراء هذا الإجراء هو:

1- يشكل وسيلة لتنشيط وتوجيه الاقتصاد الوطني للسلع والخدمات والوصول إلى سوق تنافسية.

2- قياس درجة المنافسة لكي تصبح مؤشرا خاصا حول الوضعية الحقيقية للسوق.

3- مدى فعالية قانون العرض والطلب، الذي يؤدي إلى تحسين طلب الاستثمارات الإنتاجية.

- ولتأطير هذا الأسلوب وجب العمل بجملة من التوصيات هي:

أ- شفافية الأسعار و وجوب التصريح عندا الإنتاج (إذ يجب على المنتج تبرير السعر المطبق وذلك بتحديد تكاليف الإنتاج، الضرائب، الرسوم، هامش الربح) لدى الهيئات المختصة.

ب- احتمال وضع حد أقصى للهوامش التجارية قصد التحكم في الأسعار في دائرة التوزيع و خاصة عندما تقتضي ذلك و ضعيه السوق.

ج- مراقبة مستمرة من طرف الإدارة من خلال جهاز رصد أسعار السوق.

د- ميكانيزمات التنظيم و التأطير للأسواق بصورة أكثر فعالية لإحداث تكامل بين المخطط والسوق(19).

هـ- القواعد الأساسية للمنافسة، فالهدف من تطبيق نظام الأسعار الحرة هو تفادي الاختلافات على مستوى السعر من طرف جميع المتعاملين و تحديد المنافسة كوسيلة مثلى لتخصيص الموارد، و تطوير التقدم التقني، و إيجاد أداة فعالة لمحاربة التضخم.

- **مراقبة المخالفات و العقوبات(20)**: إن أهم ما تمتاز به الأحكام الجديدة التي تضمنها نظام الأسعار يتمثل في الفصل بين المسؤوليات، أي بين السلطات المكلفة بمراقبة الأسعار التجارية و تلك المكلفة بتطبيق نظام الصعوبات، و عليه فانه بعد معاينة المخالفات، ترسل من طرف السلطة المكلفة بمراقبة الأسعار إلى المحكمة مهما كانت طبيعة المخالفة و درجة خطورتها. و يتمتع الأعوان المكلفون بالمراقبة بصلاحيات الشرطة القضائية نظرا لأهمية مهامهم و صلاحياتهم. ووضعت العقوبات طبقا لأحكام هذا القانون الذي يحدد بصفة دقيقة لكل مخالفة العقوبة المطابقة لها. في هذا الإطار فانه قد تم تعرف و وصف كل المخالفات بدقة مما سمح سد نقص من نقائص أحكام الأمر رقم 75-37 المؤرخ في 1975/04/29 .

لقد تم وضع العقوبات حسب طبيعة كل مخالفة، و خطورتها و الضرر الذي تلحقه بالاقتصاد الوطني و بالقدرة الشرائية للمواطن، و من جهة أخرى اخذ بعين الاعتبار نتائج تطبيق العقوبات المنصوص عليها في قانون 1975 السابق الذكر، قصد إنشاء رادع قادر على احتواء ظاهرة الارتفاع غير المشروع للأسعار و الممارسات التضاربية ،إن الفعل الردعي للعقوبات يتجلى كذلك في الإحكام المطبقة في حالة العودة إلى ارتكاب مخالفة. إذ تضاعف العقوبات و تصحب بعقوبات تكميلية كغلق المحلات التجارية و منع ممارسة النشاط أو الشطب من السجل التجاري. إن تطبيق العقوبات من صلاحيات المحاكم وحدها والتي يتم إبلاغها تلقائيا من طرف السلطة المكلفة بمراقبة الأسعار على مستوى الولاية.

7- تحليل نتائج الإصلاح على الاستهلاك العام(21)

قام الديوان الوطني للإحصائيات في سنة 2000 بإجراء تحقيق حول نفقات الاستهلاك لدى الأسر،وهو التحقيق الذي كشف أن1531 مليار دج تم إنفاقها من طرف الأسر أي نفقة بمبلغ 331117 دج للأسرة الواحدة ونفقة سنوية للفرد الواحد قدرها49928 دج تعادل 41.61 % من الأجر الأدنى المضمون شهريا .وقد تمت هذه النفقات بنسبة 65%من طرف الشريحة الحضرية و35% الشريحة الريفية . ولايمكن تفسير هذا الفرق بظاهرة التطور الحضري بما أنه في سنة 1988كان سكان الريف يمثلون 50.3%من السكان ولايتحصلون إلا على 47.4%من الاستهلاك الإجمالي للأسر.

وهذا لا يعكس توزيع نفقات الاستهلاك للأسر خلال سنة 2000، تمركز متزايد للمداخيل لصالح الشريحة الحضرية ، هذا ما يؤكد تطور معاملات التضاعف لمعدل النفقة لكل فرد الذي بلغ 5.6بالنسبة للاستهلاك الحضري و 5.3 بالنسبة للاستهلاك الريفي. إن اللامساواة الملاحظة في توزيع الاستهلاك في سنة 1988لازالت قائمة.

إن هذه النتائج تبرز الفرق في توزيع أموال الاستهلاك حوالي 30%من السكان يحوزون 55% من أموال الاستهلاك و70%يحصلون على 45%من الاستهلاك.
وعلى مستوى توزيع النفقات حسب طبيعتها فإن التحقيق كشف بأن الأسر خصصت 683 مليار دج لنفقات المواد الغذائية ،أي 45%من النفقة الإجمالية ، وبالفعل للمرة الأولى تبين أن هذا النوع من النفقات أقل من 50%

فحسب التحقيق يتبين جليا تحويلا معتبرا للنموذج الجزائري للاستهلاك بالتوجه المتزايد للسلع والخدمات غير الغذائية.

فمع تحرير الاقتصاد الوطني ووفرة الإنتاج بكمية معتبرة برزت حصة مهمة من القدرة الشرائية .وهناك أيضا مخطط الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأجهزة الإنعاش التي ساهمت في توزيع الدخل .

كل هذه العوامل شجعت الأسر على الاستهلاك لاسيما من خلال اقتناء السيارات السياحية كما تبينه قائمة المنتوجات المستوردة والذي سجل استيراد ما يقارب 1.4مليار دولار في سنة 2004 وتشكل السيارات السياحية أكبر نسبة في هذا الحجم . وعلى صعيد آخر فإن أزمة السكن ووفرة مواد البناء ساهمت في نفقات البناء والتهيئة.
إن أهمية هذه النفقات وتطورها جعلت من النفقات الغذائية تحتل مستوى أدنى لا يعكس تطور الحصة الغذائية .علاوة على هذا فإن الإصلاحات الاقتصادية وإلغاء الدعم الغذائي المعمم انعكست سلبا على النمط الوطني للاستهلاك وبعد ما تم تسجيل تحسن معتبر في الثمانينات من القرن العشرين للحصة الغذائية، فإن الأسر ركزت استهلاكها على المواد ذات القيمة الضعيفة مما أدى إلى اختلال في الحصة الغذائية .

وفي غياب الكميات المستهلكة بالعشر في سنة 2000 ومقارنتها بنتائج التحقيقات السابقة يكون من الصعب الجزم بأن هناك تحسن شامل لوضعية التغذية عند الأسر بناءا على معطيات نفقات الاستهلاك وحده .خاصة في مرحلة التحول الاقتصادي وتمركز المداخيل على حساب أغلبية المستهلكين والتضخم الذي عرف منذ سنة1990 ذروته (31.7%) سنة 1992.

فحسب تحقيق قامت به وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والمنظمة العالمية للصحة حول قياس أخطار الأمراض غير المتنقلة في منطقتين نموذجيتين سنة 2003 .فإن التقرير يشير إلى أن الدخل المتوسط المصرح به بغض النظر عن عدد المشتغلين في كل أسرة بلغ 20654دج مع دخل متوسط يقدر بـــ 13000دج .وحسب نتائج التحقيق فإن 39.7% قد حددوا مدخولهم السنوي الإجمالي للأسر بأقل مـــن 100000دج أي دخل شهري يقدر بـــ1263دج للفرد ، 15.2% صـــرحوا بـــدخل يتـــراوح بـــين 100000و200000دج سنويا. وعلى مستوى الاستهلاك البروتينات يتبن من خـــلال التحقيق أن:

29.6% من الفئة موضوع التحقيق تستهلك لحم الغنم بمعدل مرة واحدة كل أسبوعين .
13.3% ستهلكون لحم البقر بمعدل مرة كل أربعة أسابيع.
66.7% من الفئة مسها التحقيق تستهلك اللحوم البيضاء بمعدل 1.3مرة في الأسبوع .
56.1% من العينة تستهلك السمك بمعدل مرة كل أسبوع.
67.2 يصرحون بأنهم يستهلكون البيض بمعدل مرتين في الأسبوع.
71.1% يستهلكون مشتقات الحليب بمعدل 4أيام في الأسبوع وحوالي 50% من هـــذه الفئة يستهلكون مشتقات الحليب كل يوم. أما على مستوى استهلاك الفواكه والخـــضر فإن معدل الاستهلاك قدر بـــ 2.5 يوم في الأسبوع وما يقارب نصف هـــذه الفئـــة تستهلك الفواكه كل يوم و15.1%من الأشخاص الذين تم التحقيق معهم لم يـــستهلكوا فواكه خلال الأسبوع الذي تم فيه التحقيق .

إن تباطؤ الأسعار الملاحظ في السابق يبدو أنه تراجع خلال السداسي الأول لـــسنة 2004 بعد أن كان الاتجاه نحو التراجع بنسبة 0.32% في سنة 2000 و1.42% في سنة 2002. سجل التضخم خلال هذه السنة ارتفاع قدره 3.6%بالنسبة لمدينـــة الجزائـــر و4.6%على المستوى الوطني.

إضافة إلى ما سبق ذكره فالإصلاحات أفرزت جملة من السلبيات على مـــستوى الجبهة الاجتماعية تمثلت في تسريح آلاف العمال وارتفاع عدد البطالين، وضعف القدرة الشرائية من جراء الارتفاع الفاحش لأسعار مختلف المواد الاستهلاكية.

8 – تحليل إصلاح نظام الأسعار على المستوى الكلـــي: حـــسب تقـــارير المجلـــس الاقتصادي والاجتماعي فإن تطبيق نظام الأسعار ابتداء من سنة1990 فرز جملـــة مـــن النتائج على المستوى الكلي يمكن إيجاز بعضا منها على سبيل المثال (22) :

a- تنظيم السوق: تظل قطاعات هامة من الاقتصاد الوطني التي تتوفر على قدرات كبيرة في تنفيذ آليات السوق ، تشتغل دون مراعاة قواعد المنافسة.ولا تزال هذه الأسواق تتصف بممارسات المنافسة غير المشروعة والنشاطات غير الرسمية والاتفاق حول الأسعار وتقاسم الأسواق وعدم الفوترة .

وقد شهدت سوق المواد الواسعة الاستهلاك خلال هذه الفترة فرض معدلات جديدة من الرسوم الجمركية على بعض المواد الأساسية المستوردة والتي تباع على حالتها.وقد ارتفعت معدلات الرسوم من 5% إلى 10%بالنسبة لبعض لمواد الإستراتيجية(السكر ، الزيوت الغذائية....إلخ).لكن هذه التدابير لم يكن لها أي مفعول فيما يخص انخفاض الأسعار .

وفيما يخص مواد البناء الأساسية تبين أوضاع السوق وجود نقص في العرض أدى إلى ارتفاع الأسعار على كل مستويات التوزيع وانتشار ممارسات المضاربة . إن هذا الاختلال بين العرض والطلب سيتفاقم أكثر بالنظر للعجز الهيكلي في الجهاز الوطني للإنتاج والذي يقارب عرضه الحقيقي 8 ملايين طن سنويا ، في حين تقدر الحاجات بحوالي 12مليون طن سنويا، وكذا انتعاش نشاطات البناء التي شرع فيها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وانطلاق البرامج التي تدخل في إطار عملية "البيع بالإيجار" التي نتج عنها طلب إضافي يقدر بحوالي 03 ملايين طن.

كما سجلت الأسعار في السوق الخارجية انخفاضا هاما يتراوح من -5% بالنسبة للقمح اللين إلى -2.8% بالنسبة للأرز.ويفسر ذلك بنتائج مبيعات المضاربين بعد أن عرفت الأسعار ارتفاعا هاما خلال الثلاثي الرابع من سنة 2001 وكذا استنفاذ مخزونات هامة تراكمت في ظرف مناسبة.

b - نشاطات المراقبة الاقتصادية: تستند المراقبة الاقتصادية إلى استغلال بطاقية المتعاملين التي يتم تجديدها بانتظام ، وعلى تحديد محاور أولوية ذات الصلة بأهداف مكافحة ممارسات الغش والمساس بصحة المستهلكين وبمصالحهم .

يقوم الطرح الأول المتعلق بهذا النشاط على تخطيط أعمال مراقبة تستهدف بداية النشاط التجاري (الاستيراد والإنتاج والتوزيع بالجملة)إلى جانب المصادر المحتملة للغش والمضاربة الكبرى وتجري تدخلات منتظمة في قطاع تجارة التجزئة والخدمات، لاسيما المواد السريعة التلف لتجنب أي تسمم غذائي وضمان احترام حق المستهلك في الإعلام بعرض الأسعار وإلصاق بطاقات المنتجات.

فعلى سبيل المثال خلال السداسي الأول من سنة 2002، أسفرت عمليات المراقبة عن 235000 تدخل في الميدان نتج عنها تسجيل 40600 مخالفة للقواعد المتعلقة بالمنافسة والنوعية، واكتشاف معاملات تجارية دون فوترة تصل قيمتها الإجمالية إلى 22مليارسنتيم.

في مراقبة النوعية، تم القيام بـــ 134200 تدخل خلال سنة 2002 أسفرت عن تسجيل17300مخالفة وتجدر الإشارة أن غالبية المتدخلين ينشطون في قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 66% من إجمالي النشاط، ومن بين المنتجات التي تخضع لمراقبة صارمة نجد الحليب ومشتقاته والمصبرات واللحوم ومشتقاتها والمشروبات.

خـــاتمـــة:

من خلال تحليلنا للسياسة السعرية في الجزائر يمكن الخروج بجملة من النتائج:

- التسيير البيروقراطي للأسعار أدى إلى ظهور السوق الموازية .
- خلال مرحلة السبعينات من القرن العشرين ، تعدد أنواع الأسعار ومحددة بمراسيم متغيرة من حين لآخر .
- عدم وجود رقابة صارمة مما سمح للقطاع الخاص التلاعب بالأسعار.
- لم يستطع نظام الأسعار تحقيق الرشادة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية .
- إن الأسعار المدعمة نتج عنها اختلال في التوازنات وخلل في تصرفات المتعاملين الاقتصاديين (كالتبذير والتهريب).
- ضعف الإطار المؤسساتي لدراسة الملفات الخاصة بمراجعة الأسعار.
- تطور مستوى المعيشة بشكل غير عقلاني فأصبحت تصرفات المستهلك غير اقتصادية وغير واقعية.
- تهميش قطاع الإنتاج واللجوء إلى الاستيراد خوفا من الاضطرابات الاجتماعية .
- اتصفت عملية التسويق بكثرة الوسطاء مما نتج عنه ارتفاع الربح التجاري عن الربح الصناعي.
- عجز المؤسسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها .
- عدم التكامل بين الأسعار والأجور والإنتاجية.
- انهيار كلي للقدرة الشرائية لذوي الدخول المتوسطة والضعيفة رغم ارتفاع الجباية البترولية إلى مستويات عالية.
- إفلاس كلي لجهاز الأسعار سواء على المستوى الجزئي أو الكلي.
- بطء في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية كالخوصصة التي تراوح مكانها أو الجهاز المصرفي الذي مازال تقليديا

بناء ا على النتائج السابقة يمكن الخروج بجملة من التوصيات:

1- العمل باعتباره قيمة اجتماعية أساسية يبقى المصدر الأساسي لخلق الثـــروات والمنفذ الوحيد من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية منسجمة ومتوازنة ومقبولة.

2- إن الصحة الجيدة التي استعادها الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة إذ بلغت احتياطات الصرف 43.1مليار دولار مع نهاية 2004 فيجب استغلالها في القطاعـــات الاستثمارية الإنتاجية.

3- الإسراع في إتمام الإصلاحات الهيكلية للقطاع العمومي التي تأخر تحقيقها.

الهوامش:

1- محمد نسيم بساطة –الاقتصاد السياسي – إصدار مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، 1965 .ص276

2- د . فهد سليم الخطيب،د/محمد سلمان العواد – مبادئ التسويق : مفاهيم أساسية –دار الفكر للنشر والتوزيع الأردن سنة 2002.ص 06

3- دونالد س.واتسن ، ماري أ. هولمان ترجمة ضياء مجيد الموسوي – نظرية السعر واستخداماتها – ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1992 ، ص (28،29).

4- د/ حسين عمر –الاقتصاد التحليلي – دار المعارف – مصر– ص267.

5 - Hocine Benissaad- ALGERIE RESTRUCTURATION ET REFORME ECONOMIQUE . 1979-1993 . Edition .O.P.U. Algérie 1994 . P 56

6 -Hamid Bali -INFLATION ET MAL DEVELOPPEMENT EN ALGERIE Edition .O.P.U Algérie 1993 .P90.

7 – مشروع المخطط الخماسي الأول نشرية حزب جبهة التحرير الوطني الجزائر سنة1980

8 - Miloudi Boubakeur – LA DISTRIBUTION EN ALGERIE Edition .O.P.U. Algérie 1994 .P.144

9 - Le système Algerien des Prix -Revue GENEAP N6 .P85.1986

10- مجلة أحداث اقتصادية عدد31، سبتمبر1988 ، ص 28.

11 - Medjkoune Mohamed- LAPOLITIQUE DES PRIX- Forum sur le partenariat; Hôtel ELAURASSI .1991 .P2. Edition

12 - Youcef Deboub- LE NOUVEAU MECANISME ECONOMIQUE EN ALGERIE .O.P.U. Algérie 1994 .P.96-97

13- قانون رقم 12/89 المؤرخ في 1989/07/05 المتعلق بنظام الأسعار المواد 3،4. المنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لشهر جويلية 1989

14- قانون رقم 12/89 المؤرخ في 1989/07/05 المتعلق بنظام الأسعار المواد 5،6 . المنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لشهر جويلية 1989

15 – مجلة أحداث إقتصادية عدد 38 سنة 1989 ص17.

16- قانون رقم 12/89 المؤرخ في 1989/07/05 المتعلق بنظام الأسعار المادة10. المنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لشهر جويلية 1989

17- قانون رقم 12/89 المؤرخ في 1989/07/05 المتعلق بنظام الأسعار المواد من11إلى 21. المنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائريةعدد54 لشهر جويلية 1989

18 -Youcef Deboub- LE NOUVEAU MECANISME ECONOMIQUE ENALGERIE Edition .O.P.U. Algérie 1994 .P.99

19- قانون رقم 12/89 المؤرخ في 1989/07/05 المتعلق بنظام الأسعار المواد 15و30. المنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لشهر جويلية 1989

20- قانون رقم 12/89 المؤرخ في 1989/07/05 المتعلق بنظام الأسعار المواد من37 إلى 76. المنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لشهر جويلية 1989

21- مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي – لجنة التقويم – الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي –الجزائر– السداسي الثاني لسنة 2004 . الصادر في جويلية 2005 ،ص (120-119)

22- مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي –لجنة التقويم –الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي –الجزائر– سنة 2003.ص 50.

ملخـــص:

نتناول في هذا ا لمقال بالتحليل السياسة السعرية ودورهـــا في الحيـــاة الاقتـــصادية بجانبيها النظري والتطبيقي. مع التطرق إلى الوظائف المختلفة للسعر. وإســـقاطها علـــى المراحل المختلفة للسياسة السعرية في الجزائر من الاستقلال إلى نهاية 2004.

Résume:

Ce papier traite le rôle de la politique des prix Dans l'économie; au niveau théorique et pratique;Ainsi que les principales fonctions du prix. Les différentes mécanismes de la politique des prix en Algérie de l'indépendance jusqu'a la fin 2004 .